

الباب الخامس:

عندما تغيب ثقافة السلام

الفصل الأول:

"الاغتصاب" سلاحاً للدمار الشامل!

"أطلق النار على رأس رجل، وحز عنق
التالي له بسكين، واغتصب زوجته، وأحرق
المنزل، والباقون سيلوذون بالفرار، وهذه أكثر
الاستراتيجيات بدائية"

(وزير خارجية ألمانيا في
شهادة له على كارثة
مسلمي البلقان 1 / 4 / 1999)

لم تكن الحرب في أية مرحلة من تاريخ البشرية ضيقاً طارئاً، بل
إن التاريخ يكاد يكون "حرباً تلد أخرى". وكما أن لكل زمن علومه فإن
لكل زمن حروبه. وربما كانت الحروب أحد أهم الاختبارات التي تكشف

حقيقة رقي أخلاق الأمم أو تدهورها. فما تفعله في حال غضبك في عدوك يحدد إلى أي مدى تستطيع أن تأخذ نفسك بالحق أخذاً، وكذلك الشعوب. ومن يقرأ تاريخ الحروب في مختلف مراحل التاريخ البشري يجد أنها حالة ممتدة من التسابق في الكراهية وابتداع وسائل جديدة للصراع. ورغم أن البشرية عرفت الجيوش النظامية المحترفة منذ قرون طويلة، فإن هذه الجيوش كانت دائماً تخضع في أداؤها للثقافة الأخلاقية السائدة في مجتمعاتها. ومع ظهور الدولة القومية المطلقة في الغرب تبلورت بالتدريج صورة أخرى لما يسمى "الجيش النظامي" بوصفه ذراع الدولة التي تحقق عن طريقها الأمن وتحدد أمن الخصوم.

وبظهور الجيوش النظامية اختفت صورة الفارس التقليدي الذي تشغله أخلاقيات الحرب بالقدر نفسه الذي تشغله كفاءته كمقاتل. وفي نهاية مسار التطورات لم تختف الفروسية وحسب، بل تكاد تختفي تماماً فكرة وجود أخلاق - سامية كانت أو وضعية - يجب على الأطراف المتصارعة الالتزام بها، وتعبير آخر تضاءلت المسافة بين أخلاق الغابة كصورة مجازية وبين غابة حقيقية تعيش فيها البشرية.

والمثير للدهشة أن تجربة الاستعمار الغربي منذ بدأت الكشوف الجغرافية لم تشهد استخداماً واسعاً للاغتصاب الجنسي كوسيلة للصراع مع الخصوم، ربما بسبب الطبيعة العنصرية لمن قاموا بها إذ كانوا - غالباً - يفضلون تكريس انفصالهم عن "الأخر" الذي يقومون بغزوه، وكان رفض الاتصال به جنسياً - طوعاً أو كرهاً - أحد أهم ملامح هذا الانفصال. وفي الحربين العالميتين اللتين شهدهما القرن العشرين حدثت عمليات إبادة واسعة واستخدمت القنبلة الذرية للمرة الأولى، ولم تحدث عمليات اغتصاب جماعي رغم شراسة المعارك واتساع الجبهات. ورغم ما كانت تعنيه هذه الحقائق من تحذير من درجة الدمار التي يمكن أن تصيب الجنس البشري جراء انطلاق الصراعات من عقابها دون اعتبار للحياة الإنسانية.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين حاول اللاعبان الأساسيان على ساحة السياسة الدولية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس فقط لضمان استمرار انفرادهما بها بل لوجود قناعة لدى صناع القرار في المعسكرين بأن هذه الأسلحة لا يجوز أن يمتلكها أي نظام سياسي لا يدار بشكل "عقلاني رشيد". وفي مواجهة حالات التوتر الدولية

والإقليمية، وأحياناً بدافع إرضاء المشاعر القومية، التي شهدت صحوة ملحوظة في الربع الأخير من القرن العشرين على وجه الخصوص، بدأت الدول الصغيرة العاجزة عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل بسبب الفقر الاقتصادي أو التقني تتسابق لامتلاك نوع رخيص من أسلحة الدمار الشامل هو: "الأسلحة الكيميائية والبيولوجية" التي تشير التقارير باستمرار إلى انتشارها بدرجة أوسع.

وقد كان هذا إنذاراً لم يفهمه صناع القرار الذين صرفوا جهوداً ضخمة للسيطرة على انتشار الأسلحة دون بذل أدنى جهد لمنع انتشار "الحقد"، وقد كان الرئيس السوفيتي ستالين يقول لجنود الجيش السوفيتي في الحرب العالمية الثانية إن عليهم أن يحقدوا على الألمان حتى ينتصروا عليهم، وانتهت الحرب العالمية الثانية وزال النظام النازي وبقي الحقد في نفوس الروس. وفي عام 1972 وقع المستشار الألماني السابق فيلي برانت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي تنص على تسوية أية خلافات بين البلدين دون اللجوء للقوة، وهي الاتفاقية التي كان لها دور كبير في بناء جسور من الثقة بين الطرفين ظهرت نتائجها في عهد المستشار الألماني هيلموت كول الذي تمت وحدة ألمانيا على يديه.

وكانت النخبة السياسية في البلدين من الوعي بحيث أقدموا على عقد الاتفاقية متجاوزين الميراث القديم، أما الجماهير على الجانبين فكانت أسيرة "الحقد المقدس"، ولذا جاء رد فعلها متشابهاً، فالقوميون الألمان اتهموا فيلي برانت بالخيانة والقوميون الروس عبروا عن مشاعرهم بالبكاء - الحقيقي لا المجازي - فالحقد إذا انتشر وتجدد في وعي شعب تجاه شعب ما فمن الصعب بمكان إزالته، وهو وسيلة للصراع أكثر خطورة من الأسلحة التقليدية غير التقليدية. فهل كان من الأجدى بذل جهد أكبر للوصول لآليات لمنع انتشار الحقد؟

استراتيجية "الاجتصاب"

رغم أنه لم يكن سمة مميزة للصراعات، ولم يكن متفشياً كما هو الآن، يُمارس اجتصاب النساء على أيدي المقاتلين في الصراعات المسلحة منذ قرون. وما زال الاجتصاب الجماعي لنساء "العدو" سلاحاً مفضلاً في الحرب. وفي الصراعات الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة وفي وسط إفريقيا وسيراليون وغيرها، كان الاجتصاب جزءاً من استراتيجية قاسية

ومحسوبة لترويع مجتمعات محلية بأكملها وإجبار المدنيين على مغادرة ديارهم. ويقصد بالعنف الجنسي ضد النساء إظهار النصر على رجال المجموعة الأخرى الذين فشلوا في حماية نساءهم، فهو رسالة يُعنى بها إحصاء المجموعة المعادية وتجريدها من الرجولة. إنه معركة بين الرجال تُخاض فوق أجساد النساء.

وفي غواتيمالا كان الاغتصاب الجماعي للنساء من السكان الأصليين جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الحكومة لمكافحة التمرد خلال الحرب الأهلية. وكان من شأن ذلك أن يدفع "لجنة التوضيح التاريخي"، وهي لجنة رسمية أنشئت في نهاية الحرب عام 1996 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الصراع، إلى الدعوة إلى إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للضحايا، وضمن ذلك تقديم الرعاية الصحية في المجتمعات المحلية للمساعدة في التغلب على الأثر الباقي للصدمة النفسية التي عاناها النساء اللاتي تعرضن للانتهاكات ومجتمعاتهن.

وقد عززت التطورات الأخيرة في مجال القانون الدولي الآليات القانونية لمكافحة أشكال التعذيب الخاصة بالنوع الجنسي في الصراعات

المسلحة سواء ارتكبتها الحكومات أم الجماعات المسلحة. فهناك عدة أحكام أصدرتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان الخاصتان بيوغوسلافيا السابقة ورواندا مثلت إسهاماً مهماً في العمل على وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف ضد النساء في الصراعات المسلحة. كما ساهم في ذلك أيضاً صدور "قانون روما" الخاص بـ "المحكمة الجنائية الدولية" الذي يعطي المحكمة الولاية في نظر جرائم الحرب من اغتصاب، واستعباد جنسي، ودعارة قسرية، وحمل قسري، وتعقيم إجباري، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، عندما يُرتكب في سياق صراع مسلح سواء أكان دولياً أم داخلياً. كما يقضي أيضاً بأن مثل هذا المسلك قد يمثل في ظروف محددة جريمة ضد الإنسانية سواء في زمن السلم أم في زمن الحرب.

الإجابة تتكفل بها تقارير عديدة قادمة من البلقان تشير إلى أن الاغتصاب الجنسي أصبح المرض الأول والخطر الأكبر الذي يهدد سكانه، ولكي ندرك حجم التحول وما ينطوي عليه من مخاطر، نشير إلى أنه حتى مطلع التسعينات كانت أخبار الاغتصاب في البلقان شحيحة جداً ونادراً ما تظهر في الصحف، وإذا حصل حادث ما يُربط في الغالب

بشدوذ نفسي. ويغدو منفذه منبوذاً باعتبار أنه ارتكب فعلاً شنيعاً وممقوتاً، يعاقب عليه القانون بصرامة. ولكن الصورة اختلفت تماماً بعد عقد واحد.

فبعد أن شهدت الحرب الأهلية التي امتدت لسنوات وشهدت واحدة من أبشع جرائم الاغتصاب الجماعي في التاريخ، نضحت الثمرة المرة، إذ كان من الطبيعي أن تؤدي هذه الممارسات إلى زوال الحاجز النفسي والأخلاقي الذي يردع الإنسان عن ارتكاب جريمة الاغتصاب. وقد أمكن - بقدر كبير - معالجة الخسائر الناجمة عن العمليات العسكرية التقليدية وبقيت جريمة الاغتصاب، بالضبط ككارثة هيروشيما وناجازاكي، اللتين قصفتهما الولايات المتحدة بالقنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية، تلوث بيئي وأمراض نفسية تلازم القليلين الذين نجوا.

إن مشكلات السيادة أو وحدة يوغوسلافيا لم تكن كافية لأن تحرك في الصرب كل هذه الشراسة ليرتكبوا جريمة الاغتصاب الجماعي بهذا الحجم الواسع ولكنه الحقد، والرغبة - لا في تدمير قدرات الخصم العسكرية - بل في تحطيم بنيته الاجتماعية وتحطيم مقومات استمراره، وهو استخدام واع للاغتصاب كسلاح للتدمير الشامل. والخطر الأكبر في

هذا النموذج يأتي من أن الجريمة - غالباً - تحدث للمرة الأولى بدوافع واعية خاضعة للسيطرة، ثم تنفصل عن أصلها لتصبح عملية اغتصاب لأجل الاغتصاب حيث يصبح الجنس مجرد ذاته، منفصلاً عن عملية القسر والقهر واستخدام القوة التي ينطوي عليها الاغتصاب، غير قادر على إشباع الرغبة الجنسية !!

وكلما أخضعت الظاهرة لمزيد من التأمل والتحليل كانت باعثا لمزيد من الرعب، فجريمة الاغتصاب الجماعي لم تحدث في مجتمع تجذرت فيه أخلاقيات محافظة بحيث يصبح الاقتراب من المرأة خارج إطار الزواج صدمة تفسر ما حدث، فقبل التحولات التي أعقبت انهيار الاتحاد اليوغوسلافي، كانت إقامة علاقات بين الجنسين خارج إطار الزواج سهلة وطبيعية إلى حد ما. وكان شائعاً في هذه المجتمعات أن الفتاة التي تطلب المال مقابل العلاقة الجنسية "غبية في الحب"، وهي مثل "عاهرات الدول الغربية" !!

مجتمعات تأكل نفسها:

مما يؤكد جذرية التحولات وخطورتها أن البلقان في نهاية تسعينات القرن العشرين كانت تشهد انتشاراً مخيفاً للاغتصاب كظاهرة اجتماعية في مجتمعات المنطقة بعد أن سكت دوي المدافع، بل إن النسبة الأكبر من عمليات الاغتصاب يكون الجاني والضحية فيها من أبناء الجماعة السكانية نفسها، أي أنها انفصلت عن أصلها كوسيلة للصراع مع "الآخر". بل إن تقارير سابقة اعتمدت على عمليات مسح إحصائي توصلت إلى حقيقة مرعبة هي أن ربع فتيات المجتمع الكرواتي تعرضن للاغتصاب من داخل أسرهن، وهو ما يعني أن الجاني كان أحد محارم الضحية !! وحتى تكتمل الصدمة نشرت مؤخر تقارير تتحدث عن أن عمليات الاغتصاب لم تعد قاصرة على اغتصاب الإناث بل امتدت لتشمل الذكور !!

دارت ماكينه "الحقد المقدس" إذن فأطلقت أخلاقيات الغابة بين المجتمعات لكنها لم تكن قادرة - حتى لو أرادت - على منعها من

أن تمتد لتطبق قانونها داخل المجتمع الواحد، ثم داخل الأسرة حتى تصبح جميعاً، ومعها القيم الإنسانية، قرابين على مذبح إله الأيدلوجيا الذي لا يرتوي من دم ضحاياه بل يطلب المزيد دائماً.

كما انطلقت الظاهرة من عقالها على المستوى الداخلي وتلقفتها آليات العولمة لتنتشر في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وفي واحد من أكثر المجتمعات تخلفاً حيث التربة خصبة للخرافات أنواعها شتى. فحسب تقرير حقوقي قام جنود القوات المناهضة للحكومة في سيراليون بجرائم تحرش جنسي واسعة شكل ضحاياها أكثر من نصف النساء اللائى التقوا بمن وجها لوجه خلال الحرب الأهلية التي استمرت عشرة أعوام. وقالت جماعة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" ومقرها الولايات المتحدة إن:

53 % من السيدات اللائى صادفهن المتمردون تعرضن

لاعتداءات جنسية.

وكان ثلث المعتدى عليهن ضحايا لاغتصاب جماعي.

ويقدر أن ما بين 50 إلى 64 ألفاً من النساء اللائى اضطرتهن

الحرب لتترك منازلهن تعرضن لتحرشات أو اعتداءات جنسية.

وأن ما يصل إلى 257 ألفاً من نساء وفتيات سيراليون، التي يتجاوز تعداد سكانها خمسة ملايين نسمة، تعرضن لعنف جنسي خلال الحرب أو قبلها.

وتحقق المحكمة الجنائية الدولية حالياً لكشف المسؤولين عن الجرائم الجنسية التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء قمع محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرال فرنسوا بوزيزيه في 2002 ضد الرئيس السابق انج فيليكس باتاسيه. وأوضحت المحكمة في بيان "أنها المرة الأولى التي يفتح فيها المدعي العام تحقيقاً تتجاوز فيه الجرائم الجنسية المزعومة بنسبة كبيرة عدد عمليات القتل". وحسب البيان فإن "المعلومات التي في حوزتنا توحى بأن عمليات الاغتصاب وقعت بنسب تجعل من المستحيل تجاهلها في ظل القانون الدولي". فمئات النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب عرضن قصتهن الشخصية وسردن وقائع تنطوي على قدر خاص من الوحشية. وقال البيان إن "الضحايا وصفن عمليات اغتصاب جرت في العلن وأعمال عنف ارتكبها العديد من المغتصبين وعمليات اغتصاب بحضور

أفراد من العائلة وأعمال عنف أخرى تعرضن لها حين كن يحاولن المقاومة".

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية عام 2004 تقريراً مخيفاً عن "الاستعباد الجنسي لنساء "العدو" بوصفه "أكثر أسلحة الحروب تحطيماً"، ويكشف التقرير عن أن النساء يغتصبن ويعذبن جنسياً أثناء الحروب، لأنه ينظر لهن باعتبارهن "آلة تكاثر العدو" وتجسّد لشرف المجتمع. وهن يتحملن عبء عشرات الصراعات الدائرة في العالم. وقد "أصبحت استراتيجية عسكرية .. إذا هاجمت امرأة فأنت تهاجم معنويات العدو وأهنت لا النساء أنفسهن فحسب، بل رجالهن الذين يشعرون أنهم فشلوا في الحفاظ على شرفهم".

وألقى تقرير المنظمة الضوء على مئات من حالات العنف المروعة التي ترتكب بحق المرأة في أوقات الصراعات. وفي كولومبيا جردت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها من ملابسها، وأجبرت على ارتداء شارة حول رقبته تقول: "أنا مثلية" قبل أن يغتصبها ثلاثة رجال وتقتل، وحين عثر على جثتها بعد بضعة أيام كان ثدياها مقطوعين. وفي ولاية جوجارات

الهندية، حيث قتل المئات في اشتباكات طائفية بين المسلمين والهندوس، قالت المنظمة إن نساء حوامل بقرت بطونهن وانتزعت الأجنة من أرحامهن. وفي الكونجو اختطف عشرات الألوف من النساء واغتصبن أو استعبدن جنسياً، وبعض النساء عذبن جنسياً وأطلق عليهن الرصاص أثناء الاغتصاب أو بعده، وأحياناً داخل جهازهن التناسلي.

فمنذ هيلين بطة ملحمة طروادة حتى الآن، اعتبرت المرأة تجسيداً للأمة المحاربة أو للشعب وهي ظاهرة "تكريم تحول إلى عبء". وبخاصة "أن العديد من الصراعات الحديثة لها جذور عرقية ... أصبحت المرأة سلاح حرب بسبب هذا المفهوم الاجتماعي عن الشرف".

الإسلام ومازق البشرية الأخلاقي

لقد أطلق الداعية الإسلامي أبو الحسن الندوي قبل عقود صيحته الشهيرة: "ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين"، ويبدو أننا في حاجة إلى صيحة أخرى مماثلة. فالأزمة التي اتخذناها نموذجاً - مجرد نموذج - للمأزق الذي تمر به البشرية تطرح قضية مسئولية هذه الأمة التي

شرفها الله بحمل أمانة الدعوة إلى دينه الخاتم. وهي أمة أراد الله لها أن تترى أجيالها المتعاقبة على استشعار مسئوليتها عن هداية من تستطيع من هذا الجنس البشري.

فالأزمة الأخلاقية تزداد استحكاماً في عصر يشهد انفجاراً اتصالياً غير مسبوق في التاريخ، فالأزمة ليست أزمة تواصل مع الآخر، ففي كل لحظة تحمل شبكات المعلومات وموجات البث كما من المعلومات يزيد عما عرفته البشرية من معلومات في أعوام، لكنها مجرد "معلومات"، بينما البشرية في حاجة إلى "إدراك"، بما يعنيه ذلك من سياق ينتظم هذه المعلومات ويمنحها المعنى. كما أن البشرية لا ينقصها الإطار الأيديولوجي، ففي هذه اللحظة يقف الجنس البشري على ركام أيديولوجيات عديدة بعضها لفظ أنفاسه في عالم السياسة وبقي فصلاً من فصول تاريخ الفكر، وبعضها يحاول أن يتماسك في مواجهة "أزمة المعنى" التي تمسك بخناق الحضارة الغربية، وهي الحضارة التي في يدها في هذه الفترة زمام التاريخ البشري.

وما يملكه الإسلام في هذه اللحظة أثنى مما يتخيل أشد الناس حماساً له، أنه يملك إيقاظ الإدراك الإنساني بحقيقة "القبس الإلهي".

فعندما خلق الله آدم عليه السلام ونفخ فيه من روحه أودع في نسله القبس الإلهي إلى يوم القيامة، وهذا القبس منوط به نجاة الجنس البشري من مصير أسود قد يكون بانتظاره إذا استمرت مسيرة انحطاطه في طريقها. والقبس الإلهي أكثر الحقائق قدرة على كبح وباء "استباحة الآخر" الذي ينتشر في مجتمعات الجنوب والشمال على السواء، وهو ما يؤكد أن الفقر الذي نعانيه فقر قيم أكثر من كونه فقر موارد.

فعندما يتساوى صربي يعيش في أوروبا مركز العالم ومنبع التنوير وشعاراته اللامعة في الهمجية والبدائية مع مواطن أفريقي لم ير في حياته شيئا من منجزات الحضارة عظيما كان أو حقيرا فإن ذلك يعني أن الأزمة ليست في درجة التحضر ولا مؤشرات التقدم التقليدية (الغربية). وما لم تترسخ في وعي الإنسان المعاصر حقيقة أننا جميعا مكرمون ببشرتنا ومتساوون في الإنسانية، فلن تفلح كل شعارات الاعتراف بالآخر والتحاور معه وقبوله... ..

وقد شهد القرن العشرون وحده تجربتان للتنظيم (عصبة الأمم 1918 - الأمم المتحدة 1945). وكلاهما كان الدفع لإنشائها تجربة مريرة من تجارب الصراع المتوالية، وقد استهدفتا خلق "مجتمع دولي"

واحد، أملاً في أن يؤدي الحوار لتقلص رقعة الصراع. ورغم كفاءة التنظيم وتراكم الخبرات وتوالي المواثيق والعهود والاتفاقات، فإن غياب الحافز الأخلاقي جعل المحصلة كما نرى.

فأي مستقبل ينتظر هذه الإنسانية البائسة شمالاً وجنوباً !!!؟

الفصل الثاني

تعلموا من رواندا

"تعلموا من رواندا"

تحت هذا العنوان كتب الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون فقال: "على مدار العقد الماضي، شغل الخبراء والمحامون - كما كان ينبغي لهم - أنفسهم بالتفكير في الأسباب التي يمكنهم الاستناد إليها في تحميل المجتمع الدولي، ودول أخرى في أفريقيا جزءا من المسؤولية عن المأساة التي وقعت في رواندا... .. كان ينبغي علينا ألا نسمح بتحويل معسكرات اللاجئين إلى ملاذات آمنة للقتلة.. كما كان يجب علينا القيام فورا بتسمية تلك الجرائم باسمها

الصحيح ألا وهو الإبادة الجماعية. إن الموت والدمار الذي بدأ عام 1994، لا يزال حتى اليوم يقض مضاجع الروانديين، ومضاجعنا نحن الذين عجزنا عن الرد في ذلك الوقت. من المهم لنا أن نتذكر أهوال تلك الفترة بوضوح وأمانة، كي نستفيد من دروسها من جهة، وكي نقوم بتخليد ذكري أولئك الذين لقوا حتفهم بسببها من جهة أخرى. بيد أنه من المهم للعالم في الوقت نفسه، أن يقوم بتعزيز التقدم سواء الذي تحقق بالفعل، أو الذي لا يزال ممكناً تحقيقه في تلك الدولة التي يعتبرها الكثيرون مجرد دولة صغيرة ونائية في وسط أفريقيا".

وأضاف كليتون: "نظراً إلى أنني كنت أعرف ما حدث في رواندا منذ سنوات ليست بالبعيدة، فإنني تأثرت بالغ التأثير بالإيمان الذي تحدث به الأفراد الذين قابلتهم عن المصالحة، باعتبارها واجبا أخلاقيا، وشرطا حتميا للبقاء في الوقت نفسه. وفي الوقت الذي أوضح لي فيه معظم من قابلتهم، أن التهديد المتمثل في إمكانية تكرار تلك المذابح، يتطلب من الجميع يقظة دائمة، فإنهم أوضحوا لي أيضا تصميمهم على صياغة أمة جديدة.. يتعايش فيها

جميع الروانديين على قدم المساواة، دون تفرقة بين عرق وآخر، ويسعى فيها الجميع إلى تحقيق المساواة والعدالة والتنمية الاقتصادية، التي تستطيع التغلب على شرور الكراهية، والتفرقة، والدمار".

في هذا الجو الدموي كانت الأقلية المسلمة في رواندا تضرب المثل في كيفية تغليب ثقافة السلام على ثقافة الصراع فبينما راقب العالم ميليشيات الأغلبية التابعة للهوتو وهي تذبح أفراد الأقلية التوتسية، والجماعات المعتدلة من الهوتو. وقتل سكان رواندا، بدافع من الكراهية العرقية، 800 ألف من مواطنيهم. كان مسلمي الهوتو يرفضون التعاون مع القتلة من أبناء قبائلهم فقد رفضوا قتل المسلمين من التوتسي. وتمكن مسلمو الهوتو من حماية معظم المسلمين والكثير من سكان رواندا. وتحدث الأئمة ضد القتل، وحثوا المصلين على عدم المشاركة.

المهم أن هذا السلوك الراقي كانت له آثار مذهلة إذ صار الإسلام أسرع الأديان انتشارا في رواندا، طبقا لما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز"، فقد كانت الكاثوليكية هي الديانة المسيطرة في رواندا لأكثر من قرن، ورغم أن العديد من الراهبات والقساوسة الشجعان، فقدوا حيواتهم

وهم يحاولون وقف المذبحة، فإن العديد منهم شاركوا في القتل. وأضافت الصحيفة: "ابتعد العديد من الناس عن الدين تماماً، إذ شعروا بالاشمئزاز من الدور الذي لعبه بعض القساوسة والراهبات في المذابح، بينما لجأ الكثير منهم إلى الإسلام"، واعتنق يعقوب جمعة نزيمانا، البالغ من العمر 21 عاماً، الإسلام عام 1996. وقال للصحيفة: "لقد قتل الناس في كنيسةي القديمة، وساهم قس الكنيسة في القتل. لم أتمكن من العودة والصلاة هناك. وكان علي العثور على شيء آخر". وتجدر الإشارة إلى وجود 500 مسجد في رواندا اليوم، وهو ضعف العدد الذي كان قبل عشر سنوات. ويقدر قادة المسلمين في رواندا عدد المسلمين في البلاد بحوالي مليون مسلم، وهو ما يعادل نسبة 15 في المائة من السكان.

وقال أليكس روتيريزا، إنه تحول إلى الإسلام، لأن المسلمين ضبطوا أنفسهم بشكل جيد عام 1994 وأنا أردت أن أكون مثلهم وقال إن مناطق المسلمين كانت قبل عشر سنوات، أكثر الأمكنة أماناً، حيث يعيش الكثير من الروانديين المسلمين في مناطق مكتظة معا في منطقة بيريغوغو من العاصمة كيغالي. ولم يكن بوسع ميليشيات الهوتو

الذهاب إلى هناك. وخلال عمليات القتل التي ارتكبت ضد أبناء التوتوسي، على يد ميليشيا الهوتو قبل عشرة أعوام، لم يستطع رجال الميليشيا المقيمون في المناطق المسلمة القيام بعمليات قتل، فقد كانوا محاطين بالمسلمين من قبيلة الهوتو، وهؤلاء لم يتعاونوا معهم. وقالوا لهم إنهم يجدون أنفسهم يرتبطون بغيرهم بأواصر الدين أكثر مما يربطهم الانتماء القبلي، وهذا ما سمح بإنقاذ مسلمي التوتوسي.

قال رمضان روجيما، أمين جمعية المسلمين التنفيذي في رواندا: "لم يمت أحد في مسجد. لم يرد أي مسلم أن يموت مسلم آخر. نحن وقفنا في وجه رجال الميليشيا. ونحن ساعدنا الكثير من غير المسلمين على النجاة"، وقال روجيما التوتوسي: "إن الفضل في بقائه حيا يعود إلى مسلم غريب أخفاه في بيته حينما كان يبحث عنه أفراد من الميليشيا"، وقال الشيخ صالح هايimana، مفتي رواندا إن الكثير من الروانديين اعتنقوا الإسلام لأن المسلمين تصرفوا بطريقة مختلفة. وقال المفتي: "كانت سقوف بيوت المسلمين مملوءة بغير المسلمين المختبئين هناك".

خاتمة

1

من النتائج المقلقة لغياب ثقافة السلام الصعود الكبير للنخب العسكرية، وفي الشرق الأوسط مثلاً فإنه رغم أن تفوق الحرب التقليدية الحديثة على أشكال الحروب الأخرى في الصراعات بين الدول في الشرق الأوسط، يفسر اعتماد هذه الدول على الموارد الخارجية، إلا أن هناك

عوامل أخرى تستطيع أن توضح سبب انتشار هذا النوع من الحروب واعتماد الدول على الموارد الخارجية. ففي مصر وسوريا والعراق على سبيل المثال تشجع المؤسسات العسكرية هذا الشكل من الحروب لأنه يقوي مركز المؤسسة العسكرية ويطور خبرات أبنائها. في نموذج مصر تحت حكم محمد علي في بداية القرن التاسع عشر نجد نموذجاً قريباً من النموذج الأوروبي للعلاقة بين صنع الحرب وصنع الدولة. فقد أدت ضروريات التمويل العسكري والإمداد والتجنيد إلى خلق جهاز دولة مؤثر، ونمو القطاع الصناعي، الذي سرعان ما انهار بعد إجبار محمد علي على خفض حجم الجيش بعد عام 1841.

وبهذا كانت الحروب، بما تمليه من ظروف طارئة، المصدر الدائم لعسكرة الحياة برمّتها وليس الاقتصاد والثقافة فقط حتى أصبحت "العسكرة" سمة عصر، وليست الميزانيات المعلنة والسرية لوزارة الدفاع والحرب في العالم هي ما يمكن الاحتكام إليه لقياس منسوب عسكرة الاقتصاد، لأن هناك مظاهر أخرى، منها ما هو خفيّ لأنه مدرج ضمن قائمة الأسرار، وقد احتج كاتب فرنسي قبل سنوات على الفارق الهائل بين موازنة الدفاع وموازنة الثقافة في بلاده، لكنه سرعان ما سمع من أحد

العارفين أكثر منه بالخفايا، أن للثقافة حروبها أيضاً، خصوصاً في بلد كفرنسا، أما المقصود بعسكرة الثقافة، فهو تحويلها إلى عربة لا حول لها ولا قوة، تقنادها خيول الإعلام المسيس أو المؤذج، فما من ثقافة حرة، أو طليقة في أسئلتها، وهواجسها إذا كان الإعلام هو الذي يحدد لها المسار والرؤية ومجمل الاستراتيجية.

ولو قُدر لكاتب معاصر أن يقتفي هيراقليطس اليوناني، الذي كتب مؤلفاً مثيراً عن الحب والحرب وما بينهما من مشترك في المصطلحات، لانتهى إلى وضع كتاب أشد إثارة من المشترك القاموسي والأسلوبي بين الحرب والثقافة في أيامنا، لكن مثل هذا الجهد لا يغري أحداً ممن أسلموا أمرهم للأقوى، والأوسع نفوذاً. إن أول ما يُجهز عليه عسكرة الثقافة هو سؤالها الخالد عن الإنسان، ومصيره ودوره في صياغة هذا المصير، فعسكرة الثقافة تلغي دور الفرد، وبالتالي دور الاستثناءات، لأنها شغوفة بتفعيد كل شيء أي تحويله إلى قاعدة!

وبدلاً من أن تتمدد الثقافة، بأسئلتها وهواجسها وتبشيرها بالحرية إلى العسكرتاريا وتحزرها من الوحشية، وبربرية النوازع، حدث العكس، لأن الثقافة باختصار لم تستقل يوماً عن السلطة السائدة، التي

تقترح عليها بوصلتها الخاصة، وتُعيّرها خوذتها، وعصي جنرالاتها. وقد لا يتوقف الأمر عند عَسْكَرة الاقتصاد والثقافة، لأن هناك ما يوحي بأن التربويات كلها مرشحة لهذه العَسْكَرة، فحروب ما بعد الحداثة، إن صحَّ مثل هذا التحقيب أو التصنيف للحروب، فرضت على العالم معايير غير مسبوقة، وحولت العدوان السافر إلى حرب وقائية مشروعة، وبذلك تكون البشرية قد فقدت آخر ضمانة لسلام محتمل، أو لثقافة متمدنة تتنامى خارج الخنادق والأساطيل.

وفي مقابل هذا الاتصال أو قل الطغيان للحرب على الثقافة فإن هناك من رأى أن الحرب ظاهرة تقنية ورغم أن هذه النظرة متهمة بأنها تقوم على استبعاد القيم الثقافية والأخلاقية المرتبطة بالحرب، ومن ثم التحولات الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على المجتمع إلا أنها في الحقيقة أقرب إلى الموضوعية. فقيم شأن النصر والهزيمة أو الربح والخسارة على صلة وثيقة بأمور كالاتجاه نحو الديمقراطية والإمعان فيها، وأيضاً بموقع المرأة في المجتمع ومعاني الذكورة، فضلاً على صلتها بالدين وما عرفه من ازدهار في الآونة الأخيرة بما أدى الى نشوء مرجعيات مختلفة للهوية والولاء

ومصادر للتفكير والتنظيم السياسيين مباينة للأحزاب العلمانية التي تمتعت بالهيمنة طويلاً في هذا المجال.

وفي مواجهة الصعود الكبير للنخب العسكرية خلال القرن الماضي تؤكد الدراسات المتصلة بقضية صلة البناء السياسي بنشوب الحرب أن الإمعان في الديمقراطية، وإن أضعف الدولة ككيان متماسك، متجانس الهوية، ضد أعداء خارجيين، أوجب التشديد على النزعة المهنية العسكرية. وقد صير إلى التحلي عن نظام الخدمة العسكرية الإلزامية في العديد من النظم الغربية، بيد أن هذا لم يكن بفعل ضعف الدولة في ظل رسوخ الحياة السياسية الديمقراطية بقدر ما عبّر عن الحاجة إلى وجود قوة عسكرية محترفة وعلى قدر من المرونة بما يجعلها قادرة على التجدد والتحرك وفق ما تقتضيه الحاجة.

أما تغير موقع المرأة في المجتمع، فقد وجّه ضربة قاصمة الى المعاني والمظاهر الذكورية التي لازمت المؤسسات والأنشطة والعسكرية، ومن ثم قضت على مظاهر الإستعداد الدائم للهجوم والعدوان. الى ذلك فإن إزدهار الدين، إن على شكل مظاهر تقوى وورع جمعية الطابع، كما في الولايات المتحدة، ام على صورة حركات وجماعات سياسية

متفاوتة البرامج السياسية والأهداف والوسائل المستعدة لإستخدامها في سبيل بلوغ مآربها، قد استبعد الدولة بإعتبارها مصدر الهوية وموضوع الولاء.

2

الحرب أكثر ما روع البشر بالفجائع عبر التاريخ وهي من أكثر ما يشغل بال المفكرين والمنظرين السياسيين. ولكن كيف ينظر إليها هؤلاء ... انهم مأسورون بمسألة العامل الوحيد أو العامل المباشر، أو العوامل المباشرة على أفضل تقدير ولذلك، تراهم منكبين على تحليل مثل تلك العوامل، وتجاهل كل العوامل الخفية التي قد تكون هي عوامل الحرب

الاصلية. أوجانسكي وكوجلر بروفسوران أمريكيان متخصصان في فحص وتقصي مصادر وأسباب الحروب، لكن عنايتهما تركزت في تحليل عامل واحد ظناً منهما أنه العامل الحاسم، هو معدل النمو الاقتصادي للدول، فهما يقترحان أن ذلك العامل أساس تنامي قوة الدولة عسكرياً وسبب نشوء الحروب وبالتالي سبب كل الاختلالات في موازين القوى الدولية.

وفي هذا السياق فهما يقرران أن الامر يتم بالصورة الوحيدة التالية: عندما يختلف ميزان القوى بين الدول نتيجة اختلاف معدلات النمو وتفوق دولة في قدراتها وقواها الاقتصادية والعسكرية على دولة أخرى فان الدولة المتفوقة تتجه في الغالب اتجاهاً سلمياً وترمي الى الحفاظ على الوضع (الراهن) الذي تحظى فيه تلقائياً بمركز التفوق غير ان الدولة التي تم التفوق عليها واجتيازها لا تدع الدولة المتفوقة تنهأ بذلك الموقع وتعمل جهدها على إعادة الموقف السابق أي أن تعود هي إلى موقف التفوق على تلك الدولة التي تجاوزتها بالسبق، وهنا تنشب الحرب ويكون اتخاذ قرار الحرب دائماً من قبل الدولة الأضعف لا الأقوى.

هذه (النظرية) يمارى فيها آخرون من علماء الحروب شأن البروفسور الاسترالي بليني الذي يزعم أنه وصل إلى اكتشاف سنن التاريخ

التي حكمت كل حرب جرت منذ سنة 1700 ومع اعترافه بوجود أسباب ثانوية، إلا أنه يقرر أن السبب الأساسي هو اختلاف قادة الدول في تقرير وحساب (القوة النسبية)، وما يعني وجود اختلاف ينشأ حول تقدير وحساب كل قائد لقوة دولته منسوبة إلى قوة دولة أخرى، وبخاصة على المدى القريب. عند نشؤ ذلك الاختلاف تقع الكارثة الدبلوماسية ويتعذر التفاهم حول هذا الموضوع الخطير، وتنطمس الحقائق الموضوعية حول قياس القوة وفي تقدير (بلين) فإن سبب الحرب الأساسي ليس اختلال ميزان القوى ولا التوزيع الحقيقي للقوة بين الدولتين ولكن إذا انطمست الحقائق وأصبح كل طرف يرى أنه هو الأقوى، فهنا لا بد أن تقع الحرب لتحدد في النهاية من الطرف الأقوى.

سبب آخر للحرب من منحي تحليلي آخر ينحوي البروفسور دي موسيكتا إلى الزعم بأن قرار الحرب ينبع من شخصية قائد الدولة وحسب، وأن دوافعه في الدوام هي استعمارية واستغلالية، فكلما غلب على ظنه احتمال تحقيق مصالح الدولة عن طريق الحرب كلما غلب الاحتمال على اتخاذه لقرار الحرب على خلاف ذلك التعليل يعتقد آخرون أن الحرب تقع عندما تتوازن قوى الدول بينما يعتقد آخرون أنها

تقع عندما ينعدم التوازن، وآخرون يعتقدون أن الحرب تندلع في اول لحظة
من لحظات انعدم التوازن!

3



لماذا يجب الإنسان الانتقام؟

سؤال وثيق الصلة بالحرب والسلام وقد حاولت دراسة سويسرية
على المخ أن تجيب عنه، النتائج تقول إن الانتقام والتأنيب القاسي
والشماتة في الآخرين، تجعل الانسان يشعر بالارتياح. وتأتي الدراسة في
إطار ثورة علمية في مجال استخدام أجهزة المسح الضوئي لتكشف عن

كيفية تأثر البشر بالعواطف والانفعالات عندما يتخذون خياراتهم. وذكرت مجلة "ساينس" العملية أن الدراسة التي أجراها الباحثان دومينيك دي كويرفان وأورس فيشباخر والاستاذ ارنست فيهر من جامعة زيوريخ مسحاً لأنشطة المخ لدى متطوعين من الذكور شاركوا في لعبة لتداول الأموال. إذا أقدم أحد اللاعبين على اختيار أناني بدلاً من اختيار يحقق الصالح المشترك، فيمكن أن يقدم اللاعب الآخر على عقابه. واختار معظم اللاعبين خيار العقوبة حتى ولو كلفتهم بعض أموالهم. وحدد الباحثون أن قرار فرض العقوبة أدى إلى نشاط في إحدى مناطق المخ مسئولة عن شعور الارتياح والرضا.

كما اكتشف الفريق أن الذين نشطت لديهم تلك المنطقة بالمخ بدرجة أكبر، وهو ما قيس بزيادة معدلات تدفق الدم، إليها فرضوا عقوبات أشد. وقال فيهر "تشير نتائجنا إلى أن توقع الشعور بالارتياح والرضا يدفعان الإنسان إلى فرض العقوبة على سلوك غير مرض".

والدراسة قد تساعد في تفسير كيف تنشأ العادات الاجتماعية وتنظم السلوك. وحسب الدراسة، فإن غريزة الانتقام تنشأ على الأرجح لتعزيز التفاعل الاجتماعي الإنساني، وقد كتب باحثوها: "على مدى

آلاف السنين لم تملك المجتمعات البشرية المؤسسات الحديثة لفرض القانون .. شرطة محايدة وقضاة محايدين بما يضمن معاقبة الخروج على الأعراف، مثل الغش في التبادل الاقتصادي على سبيل المثال. لذلك فإن العادات الاجتماعية يتعين فرضها بإجراءات أخرى، والعقوبات التي يتخذها الأفراد هي أحد هذه الوسائل".

سيرة المؤلف

مدير المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق (مداد)

** عضو اتحاد كتّاب مصر.

أولاً: ترجمات في معاجم وموسوعات

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين". (مؤسسة البابطين - الكويت).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "معجم أدباء مصر" (الهيئة العامة لقصور الثقافة - مصر).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "الموسوعة الكبرى للشعراء العرب المعاصرين: 1956 - 2006" - إعداد وتقديم: فاطمة بوهراكة - المغرب - 2009 - برعاية الشبيخة أسماء بنت صقر القاسمي.

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "معجم الأدباء: من العصر الجاهلي حتى سنة 2002" - كامل سليمان الجبوري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 2002 - 1424 هجرية.

مؤلفات إبداعية منشورة

** نقوش على قبور الشهداء (ديوان شعر) - مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر - 1996.

** عاصمة للبيع (مسرحية) - دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة - دولة الإمارات - 2000.

** الحلم المسروق (ديوان شعر بالعامية) - مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر - 2003.

** الندى والموت (ديوان شعر) - مركز يافا للدراسات والأبحاث - مصر - 2003.

** القاهرة.. بيروت.. باريس (رواية) - الدار العربية للعلوم - بيروت - 2006.

** أهي القدس؟ - ديوان شعر - مكتبة بيروت - سلطنة عمان - 2009.

** الممر - رواية - مكتبة بيروت - سلطنة عمان - 2009.
أفلام تسجيلية:

* دولة المنظمة السرية - الفكرة والإعداد والمادة العلمية - إنتاج قناة الجزيرة - قطر - 2009.

من الأعمال النقدية عن أعماله:

** رسالة ماجستير عن مسرحيته عاصمة للبيع في جامعة جنت البلجيكية للمستشرقة البلجيكية ماريكي فان كرايسليك - 2006. (قيد الترجمة)

جوائز

* جائزة مؤسسة "اقرأ الخيرية" - مصر - المسابقة الثقافية للشباب لعام 1991 - المركز الثالث في مجال الشعر.

* جائزة مؤسسة "اقرأ الخيرية" - مصر - المسابقة الثقافية للشباب لعام 1992 - المركز الثاني في مجال المسرح عن نص ما زال مخطوطا.

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من "المجلس الأعلى للثقافة" - مصر - 1999 - عن قصيدة "نقوش على قبر شهيدة".

** جائزة "الإبداع العربي" من: "دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة" بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المسرح (المركز الثاني) عام 2000 - عن مسرحية "عاصمة للبيع".

** جائزة "أحمد فتحي عامر" في مجال الشعر (المركز الثاني) من "الهيئة العامة لقصور الثقافة" - مصر - الدورة الأولى - 2003.

** جائزة "أحمد فتحي عامر" في مجال الرواية (المركز الثالث) من "الهيئة العامة لقصور الثقافة" - مصر - الدورة الثانية - 2004 - عن رواية "القاهرة - بيروت - باريس".

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من "نادي جازان الأدبي" بالمملكة العربية السعودية في المسابقة الثقافية لعام 1423 هجرية - عن قصيدة "بقصائدي ويقيني".

** مساهمات أخرى:

** نشرت مؤلفاته في القاهرة وبيروت وعمان والشارقة ودبي وواشنطن والرياض ومسقط.